

تحليل وثائق مشاريع الوحدة العربية بين ليبيا والدول العربية خلال الفترة من 1969 إلى 1999

Analysis of the Documents of the Arab Unity Projects Between Libya and the Arab Countries,1969-1999

رقية عبدالهادي أحمد أبوشويشة¹، ا.د. الفاتح عبدالله عبدالسلام²

ملخص:

تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليطها الضوء على مشاريع الوحدة العربية بين ليبيا والدول العربية خلال أربعة حقب زمانية امتدت بين عامي 1969-1999 لحكم الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي. حيث مثلت قضية الوحدة العربية الهدف المركزي للسياسة الخارجية الليبية خلال تلك الفترة. الهدف الأساسي لهذه الدراسة يكمن في تحليل وثائق الوحدة العربية بين ليبيا من جهة والعالم العربي من جهة ثانية خلال الفترة موضوع الدراسة. اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي وذلك بتتبع وتحليل تلك الوثائق في إطارها التاريخي. كما اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي في مقارنتها لتلك الوثائق بهدف التوصل لأهم أسباب فشل كل مشاريع الوحدة. اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن فشل مشاريع الوحدة العربية نتج عن أسباب ايدولوجية..وسياسية...واقصادية..وان كل هذه المحاولات قد اتسمت بالتسرع والعجلة..ولم تخضع للدراسة المتأنية..كما أنها لم تنبع من القواعد..وانما عبرت عن اشواق للقادة..خصوصا من الجانب الليبي.

الكلمات المفتاحية: الوحدة العربية، المشاريع الوحدوية، السياسة الخارجية الليبية، وثائق الوحدة العربية.

¹ طالبة دكتوراه في قسم العلوم السياسية-كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا. aargiya2013@yahoo.com

² أستاذ في قسم العلوم السياسية - كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا. elifatih@iium.edu.my

Abstract:

This study is important as it sheds light on Arab Unity Projects between Libya and some Arab countries during the period 1969-1999 of Gaddafi epoch. During this period Arab unity became the core goal for Libyan foreign relations. The major objective of this study is to analyse Arab Unity Documents during that period to determine the orientation of Libyan foreign policy towards the unity issue. The study has used the historical approach to analyse the unity documents in their historical context. In addition to this, the study has used the analytical method in order to identify and analyse the reasons for the failure of all unity attempts. The study has concluded that the failures were attributed to ideological..political..and economic reasons..that unity attempts were characterised by haste and lack of study to determine their feasibility..and that they did not reflect genuine yearnings on the part of the grassroots..

Key words

Arab unity, Unity Projects, Libyan foreign policy, Arab unity documents.

مقدمة:

على امتداد القرن العشرين تنوع الخطاب الوجودي العربي وتفاوت في طروحاته وأهدافه، وزادت وتيرة السعي لتحقيق الوحدة المنشودة بعد الحرب العالمية الثانية، رافعة شعارات داعية إلى التحرر من الاستعمار وتحقيق الاستقلال حيث كان هدفها الأسمى هو الوحدة الشاملة، حيث تمحور هذا الهدف حول خلق دولة عربية موحدة تكون قادرة بعد توظيف مواردها الضخمة نقل الأمة العربية إلى مصاف الدول المتقدمة، وتحارب التخلف الاقتصادي والعلمي والتربوي الذي تعانيه الدول العربية، وراهننت هذه الأنظمة على أن الوحدة الشاملة ستمكن الأمة العربية من مواجهة المشاريع الاستعمارية الخارجية المتمثلة في الاستعمار والمشروع الصهيوني.

بين الأربعينات والتسعينات من القرن العشرين جرى تسجيل حوالي 28 مشروعاً للوحدة بين مجموعة من الدول لم يتحقق منها سوى القليل، ما لبث أن انفرط عقده سريعاً، وقد كانت ليبيا من الدول النشطة والداعية لهذه الوحدة منذ تغيير نظام الحكم سنة 1969م، حيث كانت طرفاً في أكثر من 13 مشروعاً منها. والمشكلة في هذه الدراسة هي أن كل هذه المحاولات كان مصيرها الفشل وعدم تحقيق ما كانت تصبو إليه من تكامل عربي في جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية والثقافية. حيث تهدف هذه الدراسة إلى حصر مشاريع الوحدة التي قامت ليبيا بالدعوة لها وتحديد أسباب فشلها اعتماداً على وثائق المشاريع الوجودية. وهذه الورقة تعالج فرضيتين: الفرضية الأولى تحقيق الوحدة العربية كان الهدف الأسمى للسياسة الخارجية الليبية خاصة خلال السنوات الأولى لنظام القذافي. والفرضية الثانية هي أن مركزية الوحدة العربية كانت هدف رئيس للسياسة الخارجية الليبية إلا أن ليبيا فشلت في تحقيق ذلك الهدف لأسباب كثيرة. وسيتم استخدام المنهج التاريخي للحصول على هذا الوثائق كما سيستخدم المنهج التحليل لدراسة وتحليل الوثائق. وقسمت هذه الدراسة إلى مبحثين استناداً إلى أنواع المشاريع، خصص المبحث الأول للمشاريع الإندماجية والتي نقصد بها مشاريع الوحدة التي ينشأ وفقها كياناً واحداً، أما المبحث الثاني نذكر فيه المشاريع الاتحادية، والتي تحتفظ فيها كل دولة بشخصيتها المعنوية.

المبحث الأول: المشاريع الإندماجية

بعد استقلال أغلب الدول العربية ظهرت قيادات شابة مشبعة بالفكر القومي العربي تحذوها حماسة كبيرة لتحقيق وحدة عربية، ووافق ظهور هؤلاء القادة اندفاع لدى الجماهير العربية نحو هذا المشروع الوجودي، كل هذه العوامل إضافة للكيان الجديد الذي ظهر في الشرق الأوسط وأصبح تهديداً للأمن القومي العربي، دفع هؤلاء القادة لخوض تجارب وحدوية إندماجية وخلق كيانات عربية جديدة، والملاحظ على أن كل المشاريع والأطروحات الوجودية كانت نابعة أساساً من منطلقات فكرية لم تتعدى جوانب الدولة الأخرى كالاقتصاد مثلاً، وهي بهذا ردة فعل عن الأوضاع السائدة في تلك الحقبة مما جعل أغلب المشاريع الوجودية وخاصة الإندماجية منها لا تعمر طويلاً، ومن هذه المشاريع الوجودية الإندماجية نذكر في هذا المبحث المشاريع التي كانت ليبيا طرفاً فيها. وقد تم معالجة هذا المبحث في عدة محاور على النحو الآتي ذكره:

المطلب الأول: اتحاد الجمهوريات العربية:

يعد مشروع اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة عام 1971م من المشاريع ذات الأهمية في سلسلة المحاولات الوحدوية التي شهدتها القرن العشرين، فالتجربة جديدة في السياسة العربية من حيث المعنى، وجديدة من حيث تبني اتجاه وأسلوب جديد لتحقيق الوحدة بين الأمة العربية، وتم حله في مارس 1977م مع بداية المفاوضات بين السادات والكيان الصهيوني والتي مهدت لإتفاق كامب ديفيد 1978م، ولم يكتب عنه كثيراً بشكل مفصل فقد عانى الاتحاد منذ خطواته الأولى الكثير من المشاكل الناشئة عن توالي الأحداث في المنطقة العربية وفي دول الاتحاد، وكان أبرزها الخلافات الدائمة بين دول الاتحاد، ثم الحرب العربية ضد الكيان الصهيوني في أكتوبر عام 1973م، وسيتم تحليل الاتفاقية عبر الآتي:

الفرع الأول: دوافع وظروف التأسيس :

"كان اجتماع القادة الثلاثة ضرورة تاريخية فرضتها قيام الثورات في كل من السودان وليبيا لتلتقي بالثورة المصرية الرائدة وذلك انطلاقاً من أن قيام هذه الثورات قد حقق تحالفاً ثورياً وثيقاً يرتبط جذرياً وروحياً بحركة النضال الشعبي العربي وتطلعاته إلى هزيمة مخططات الاستعمار والصهيونية ووصولاً إلى تحقيق التغيير الاجتماعي والتقدم لمصلحة الجماهير العربية، الأمر الذي يوفر الشروط الموضوعية لتحقيق الوحدة العربية أمل أمتنا المناضلة"،¹ جاء هذا في البيان المعلن عن قيام الاتحاد بين كل من مصر والسودان وليبيا، وكما جاء في هذه الفقرة أن دوافع قيام هذا الاتحاد هو استجابة لتطلعات الجماهير، وحماية للوطن العربي من الكيان الصهيوني ومن ورائه الدول الكبرى، إضافة إلى الارتقاء بالوضع الاجتماعي والحياتي للمجتمعات العربية، هذا فيما تعلق بالدوافع المعلنة.

لكن السياقات التاريخية والأحداث التي واكبت قيام هذا الاتحاد تعكس أسباباً أخرى دفعت بمؤلاء القادة للانخراط في هذا المشروع، فالرئيس المصري محمد أنور السادات كان يهدف من وراء الاتحاد بجعله ستاراً لتأجيل المعركة مع الكيان الصهيوني، هذا ما جاء في واحدة من الوثائق البريطانية "دوافع السادات في قبول الانضمام إلى اتحاد الجمهوريات العربية تكمن في الآتي":²

أ. ربح الوقت لتحويل انتباه الشعب المصري من قضية قرار الحرب، إذ إنه فشل في هذا لأن هناك تعاطفاً أو اهتماماً قليلاً بهذا الاتحاد.

ب. لتحديد موعد نهائي جديد هو الأول من سبتمبر يكون على الولايات المتحدة الأمريكية بموجبه إحداث تقدم لتسوية سلمية تجنباً للمزيد من القتال مع الكيان الصهيوني.

1. وزارة الخارجية الليبية (1969). ميثاق طرابلس. طرابلس الغرب: الوثائق العربية. رقم 463. ص 432.

2. السفارة البريطانية (1971). من سفارة بريطانيا في باريس إلى: آر. سي. هوب. جونز، إدارة شمال إفريقيا 1. باريس: الوثائق البريطانية، الوثيقة، رقم:

ت. لتأكيد التزامه بأفكار الرئيس جمال عبدالناصر لكنه واجه الانتقادات الموجهة إليه من قبل الأردن ودول أخرى وفي داخل مصر ذاتها بأنه قد يضع مصالح مصر قبل المصالح العربية.

بينما كان الرئيس الليبي معمر القذافي يتطلع إلى رئاسة الاتحاد متشبثاً بمقولة الرئيس جمال عبد الناصر: "إنه أمين القومية العربية"، أما الرئيس السوري حافظ الأسد الذي استولى على الحكم في 13 نوفمبر 1970م فكان يريد تقوية مركزه في الساحة العربية، وبخاصة اتجاه العراق، كما إنه صعد إلى السلطة بعد أسابيع قليلة على وفاة عبد الناصر الذي ترك النزعة القومية الوحودية بلا قائد ومن المرجح أن يكون قد وجد نفسه وريثاً لعبد الناصر، وأنه شعر بأن المصير قد اختاره لينقذ العرب من عواقب أخطاء جمال عبد الناصر عام 1967م، ورغبته بالخروج من عزلة إقليمية كان يعاني منها.

في السابع عشر من أبريل 1971م صدر في بنغازي الإعلان عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية باتفاق رؤساء الجمهوريات الثلاثة (مصر، ليبيا، سورية)، على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية بين دولهم الثلاث، ولحقهم السودان بعد اعتذار النميري بسبب ظروف داخلية "على أن ينضم السودان إليهم في أقرب فرصة تمكنه منها ظروفه الخاصة".¹

أشارت الوثائق البريطانية لعام 1971م إن اتحاد الجمهوريات العربية من هندسة النظام المصري وهذا من أجل دعم توجه السادات في التسوية مع الكيان الصهيوني، فضلاً عما ستجنيه مصر من الجانب الاقتصادي، خاصة وأن ليبيا غنية بالنفط، "إن الاتحاد هو أمر يكون بوسع المصريين تحويله إلى حقيقة أياً كان سير الأمور أثناء المفاوضات، فتقدير المصريين يذهب إلى أن بوسعهم منع ليبيا وسوريا من اتخاذ أي رد فعل مستقل يثير المصريين، وعلى الجانب الآخر فيما لو واصل الصهاينة عنادهم، فسيكون بوسع الحكومة المصرية تهديدهم بالقوة المتحدة للدول الثلاث، كما أن هنالك منافع اقتصادية يمكن أن يجنيها المصريين من خلال الدعم الاقتصادي الذي يمكن أن تقدمه ليبيا".²

الفرع الثاني: الخطوات التمهيدية:

أ. ميثاق طرابلس: 3 مدينة طرابلس، ليبيا، 27 ديسمبر 1969م بحضور كل من الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس الليبي معمر القذافي والرئيس السوداني جعفر النميري.

أهم قراراته:

- عقد اجتماعات دورية للرؤساء الثلاثة كل أربعة أشهر لمتابعة تحقيق الأهداف الموحدة لشعوبهم والمبادئ المعلنة لثوراتهم والأمان والتطلعات لأمتهم العربية المجيدة.
- إنشاء لجان مشتركة في كافة المجالات لوضع الأسس الكفيلة بتحقيق التعاون والتكامل بين الأقطار الثلاثة بما يعود بالمنفعة المتبادلة لشعوبهم.

1. وزارة الخارجية الليبية (1970). وثائق اتحاد الجمهوريات العربية، بنغازي: الوثائق العربية، رقم 201. 435.

2. الوثائق البريطانية، مصدر سابق.

3. وزارة الخارجية الليبية (1969). ميثاق طرابلس. مصدر سابق. 432.

- ب. مؤتمر وزراء خارجية دول الاتحاد: 1 القاهرة، 13 يناير 1970م حضره السادة: فاروق أبو عيسى عن السودان، صالح مسعود أبو بصير عن ليبيا، ومحمود رياض عن مصر.
أهم قراراته:
- تشكيل لجان وزارية مشتركة في مجالات الشؤون الخارجية، والمواصلات والنقل، والزراعة والثروة الحيوانية واستصلاح الأراضي، والتربية والتعليم، والشؤون الاقتصادية والصناعية.
 - تعقد هذه اللجان اجتماعاتها في شهري فبراير ومارس 1970م، وتقدم في نهاية اجتماعاتها ما وصلت إليه من قرارات وتوصيات إلى اجتماع الرؤساء الدوري القادم. كما أنفق على أن تتم لقاءات مشتركة بين الوزراء المختصين في المجالات الأخرى.
 - استعرض وزراء الخارجية وسائل تنسيق العمل السياسي الخارجي بين الدول الثلاث بغية توثيق العلاقات مع الدول الصديقة، ومقاومة الاستعمار، ومساندة حركات التحرر الأفريقية.
- ت. البيان السوري المصري المشترك: 2 القاهرة 8 نوفمبر 1970م، بحضور رؤساء دول الاتحاد الثلاث وانضمام الرئيس السوري حافظ الأسد.
أهم قراراته:
- انضمام سوريا للاتحاد.
 - وقوعوا في ختامه بياناً أكد على تشكيل قيادة موحدة من الرؤساء.
 - إعلان انضمام سوريا إلى دول الاتحاد.
- ث. اجتماع بنغازي: 3 بنغازي، ليبيا، 17 أبريل 1971م، بحضور أنور السادات رئيس مصر، معمر القذافي رئيس ليبيا، حافظ الأسد رئيس سوريا، وفي هذا الاجتماع تم وضع الأحكام الأساسية للاتحاد.
أهم قراراته:
- تسخير كل الإمكانيات والطاقات لتحرير الأراضي العربية.
 - لا تفاوض ولا تنازل على شبر من الأراضي العربية.
 - لا تفريط في القضية الفلسطينية ولا مساومة عليها.
 - اعتبار السودان عضواً مؤسساً وانتظار رجوعها حالما تحسنت أوضاعها الداخلية.
 - إصدار الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية.

1. وزارة الخارجية المصرية (1970) مقررات مؤتمر وزراء خارجية مصر وليبيا والسودان. القاهرة: الوثائق العربية. رقم 16. 433.

2. وزارة الخارجية المصرية (1970). البيان السوري المصري المشترك. القاهرة: الوثائق العربية. رقم 410. 433.

3. وزارة الخارجية الليبية (1970). وثائق اتحاد الجمهوريات العربية. بنغازي: الوثائق العربية. رقم 201. 435.

ج. مشروع دستور دولة الاتحاد: 1 دمشق، 30 أغسطس 1971.
أهم قراراته:

— وحدة علم الدولة ونشيدها وعاصمتها.

— كفالة الحريات العامة وحقوق المواطنين.

— كما نص على اتخاذ القرارات بالإجماع وعلى التنسيق في التمثيل الدبلوماسي والقنصلي وتنظيم الدفاع والتكامل في مشاريع التنمية.

— يتألف مجلس رئاسة الاتحاد من رؤساء الجمهوريات الأعضاء، الذي يشرف على السلطة التنفيذية.

— يتألف مجلس الأمة من ممثلي الدول الأعضاء بواقع عشرين نائباً من كل جمهورية ينتخبهم مجلسها التشريعي لأربع

سنوات ويتولى السلطة التشريعية.

— حماية الأمن القومي ووضع خطة تأمين سلامة الاتحاد.

الفرع الثالث: أهم الإنجازات التي قامت بها دولة اتحاد الجمهوريات العربية:

حققت دولة اتحاد الجمهوريات العربية بعض الإنجازات على أصعدة مختلفة فلم يكن من السهل لدولة الاتحاد تجاوز كثير من العقبات التي واجهتها بسبب الظروف التي كانت سائدة في المنطقة العربية، والتي لم تسمح لها بأخذ الفرصة الكافية لتحقيق أهدافها وعلى الرغم من ذلك فإنها استطاعت تحقيق بعض الإنجازات في المجالات الآتية:

أ. الشؤون السياسية:

وفقاً لما نص عليه دستور الاتحاد مارس النظام الجديد مهامه السياسية، وحصل على الإعتراف الدولي، لكن الغريب في الأمر لم تنهي دول الاتحاد ارتباطاتها وأعمالها ككيانات منفصلة، بل تم هذا بنص الدستور: "عدم انتهاء الشخصية الدولية للجمهوريات الأعضاء في الاتحاد أو حرمانها من ممارسة اختصاصاتها في المجال الدولي ضمن الأمور التي لا يختص بها الاتحاد"2. وبهذا يكون الاتحاد الذي يعبر عن دولة واحدة ذات الشخصية المعنوية الواحدة مجرد إجراء شكلي، لا يترتب عنه أي التزامات، والقرارات المتخذة ضمن هذا السياق تعبر عن شكل الاتحاد غير مضمونه، ومن أهم القرارات المتخذة هي:

"إلغاء الوجود الدبلوماسي والقنصلي لدول الاتحاد تأكيداً للكيان السياسي الموحد لدولة الاتحاد وقيام كل جمهورية

عضو بإنشاء مكتب للعلاقات لدى الدول الأخر"3.

1. وزارة الخارجية السورية (1971). مشروع دستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية. دمشق: الوثائق العربية، رقم 368. 429.

2. المصدر نفسه. 439.

3. المصدر نفسه. 441.

ويعدّ هذا القرار الإجراء الوحيد الذي نفذته دول الاتحاد في الجانب السياسي، ورغم تناول دستور الاتحاد عدة قرارات نظمت السياسة الخارجية لهذا الكيان العربي الجديد والتي تضمنته المادة الرابعة عشر من الدستور، إلا أنه لم يتحقق أي شيء على أرض الواقع، وهذا راجع بالدرجة الأولى للاختلاف الشديد في التوجهات الدولية لكل بلد، إضافة للتعبية الاقتصادية للمستعمر، وإلى الوضع السياسي الدولي المتضارب في تلك الفترة.

ب. الشؤون الاقتصادية:

خولت الأحكام الأساسية ومواد دستور الاتحاد في الجانب الاقتصادي للمسؤولين عن الإقتصاد فيه صلاحية التخطيط من أجل خلق تكامل اقتصادي بين دول الاتحاد، كما أصدر الدستور عدة قرارات ترسم الإطار العام للخطة الاقتصادية الجديدة للاتحاد، ومن أبرز القرارات في هذا الشأن ما جاء في الفقرة الثانية من المادة الرابعة لقرار مجلس الرئاسة رقم 1972/4 حيث "اقترح خطة التنمية المشتركة بمراحلها المختلفة على النحو الذي يكفل تحقيق التكامل فيما بين اقتصاديات الجمهوريات الأعضاء" 1، وقد استعملت المواد والقرارات المتعلقة بالجانب الاقتصادي في تشريعات وقرارات الاتحاد نفس العبارات، كما في هذه الفقرة، فهي لا تتكلم عن وحدة اقتصادية محتملة، حيث ضمنت الاستقلالية الاقتصادية لكل دولة، وحضرت فقط للوصول إلى تعاون وتكامل اقتصادي.

ت. المواصلات:

فيما تعلق بالمواصلات والنقل في اتحاد الجمهوريات العربية، تم تأسيس مجلس خاص يتبع مجلس رئاسة الاتحاد، وتم تنظيم مهامه واختصاصاته بعشرة مواد، كانت أهمها مادة تعلقت بشبكة الطرقات لما لها أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية، والنهوض بالإقتصاد العربي، ونصت الفقرة الخامسة من هذه المادة - المادة الرابعة من قرار مجلس الرئاسة 1972/7 - على " وضع خطة تربط الجمهوريات الأعضاء بشبكة من الطرق البرية من الدرجة الأولى ومد هذه الشبكة بما يسمح به الوضع الجغرافي لكل جمهورية ودراسة تأمين المرور على هذه الطرق ووضع قواعد ونظم موحدة وتحديد حمولات السيارات" 2، إضافة للقرارات المماثلة والتي تؤكد على إنشاء شبكة طرقات تربط كل مناطق الاتحاد ببعضها ما سمح الموقع الجغرافي لكل قطر بذلك.

هذا الطرح يعبر عن خطوة جبارة من أجل تحقيق وحدة عربية شاملة، لكن القرارات الفعلية والإجرائية لهذا المجلس كانت سطحية جداً، ولم تعمل وفق الأهداف التي تم تأسيسه من أجلها فقد صدر عن المجلس مجموعة قرارات تم بموجبها إنشاء شركات خدمية مشتركة فقط، ومن هذه القرارات: قرار مجلس الرئاسة رقم 1974/4 القاضي بإنشاء شركة للنقل

1. مجلس رئاسة الاتحاد (1972). قرارات مجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية بشأن إنشاء المجالس المختصة. دمشق: الوثائق العربية، رقم: 91.

452

2. المصدر نفسه. 448.

البري، ليتبعه بعد سنة القرار رقم 1975/5 الخاص بتشكيل اللجنة التأسيسية لشركة الاتحاد للنقل البري، وأوصى المجلس بدراسة مشروع إقامة شركة للنقل الجوي، ورغم سطحية هذه القرارات والتي لا تعبر عن طموحات تحقيق الوحدة إلا أن إجراءات تنفيذها كانت بطيئة جداً.

ث. التربية والتعليم:

لم يغفل مجلس رئاسة الاتحاد عن تغطية الجزئية المتعلقة بالتربية والتعليم، حيث تم إنشاء مجلس شؤون الثقافة والتعليم، وهذا بهدف تنشئة جيل يحمل فكرة الوحدة ومبادئها الاشتراكية، وهذا وفق القرار رقم 1972/6، وضحت المادة الرابعة من هذا القرار هدف المجلس الرئيس ونصت على "يقوم المجلس بوضع أسس السياسة الثقافية والتعليمية وأهدافها بما يكفل تكوين مواطن عربي اشتراكي مؤمن يعمل على تحقيق أهداف الأمة العربية الواحدة، وتتجسد فيه قيم الثقافة والعمل والدفاع عن الوطن"،¹ وحددت هذه المادة طرق تحقيق هذه الأهداف ثقافياً وتعليمياً، ومن بينها في الجانب التعليمي توحيد مناهج التعليم والكتب المدرسية، وتنسيق الدراسات الجامعية، وتعريب المناهج التعليمية. كما طالبت المادة الخامسة من هذا القرار المجلس بوضع مخطط وفق برامج مرحلية لتطبيق ما ذكر في المادة السابقة.

هذه الخطوات في المجال التعليمي والثقافي كان لها التأثير الفعال في سبيل تحقيق مشروع الوحدة، رغم المآخذ التي يمكن أن تؤخذ عليها في بعض جزئياتها، لكن لم تكن هناك خطوات إجرائية جادة في هذا الموضوع بالذات.

ج. الدفاع والأمن القومي:

الجبهات القتالية، الدفاع المشترك، الأمن القومي، العدو الصهيوني، تحرير الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، عبارات كانت ركيزة خطابات وبيانات اتحاد الجمهوريات العربية، حيث "يرى الرؤساء أن مسؤولية مواجهة التحديات الصهيونية والاعتداءات الإسرائيلية هي مسؤولية مشتركة... دعم مادي مطلق للثورة الفلسطينية الباسلة وحققها المشروع، وتأييد تام للكفاح البطولي"²، وجاء في بيان صحفي آخر تحفيزاً للشعوب من أجل النضال الوجودي ما نصه "... الظروف الهامة الدقيقة البالغة الأهمية التي يمر بها الوطن العربي والأيام الحاسمة التي تواجهها قضية تحرير الأرض المغتصبة والمسؤوليات الكبرى الملقاة على عاتق دول الاتحاد الرباعي..."³، وغيرها الكثير من العبارات الدالة على أهمية الأمن القومي العربي والدفاع المشترك لرؤساء دول الاتحاد، بل ويمكن اعتباره الدافع الرئيس نحو الوحدة بالنسبة للدول العربية الأخرى كما الحال بالنسبة للسياسة الخارجية الليبية والتي يعتبر الأمن القومي الليبي الثابت فيها، حيث ورد في الأحكام الأساسية للاتحاد في البند الثاني ما يشير إلى ذلك "أن الهدف من قيام اتحاد الجمهوريات العربية هو العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة وحماية الوطن العربي والدفاع عن استقلاله"⁴.

1. المصدر نفسه. 447.

2. وزارة الخارجية الليبية (1969). ميثاق طرابلس. مصدر سابق. 432.

3. مؤتمر وزراء الإعلام والإرشاد القومي (1971). البيان الصحفي الصادر عن مؤتمر وزراء الإعلام والإرشاد القومي في دول الاتحاد الرباعي. دمشق: الوثائق العربية. رقم 16. 434.

4. وزارة الخارجية الليبية (1971). الأحكام الأساسية لإتحاد الجمهوريات العربية. بنغازي: الوثائق العربية. رقم 202. 435.

لكن وفي أثناء دراسة الوثائق المتعلقة باتحاد الجمهوريات العربية يتفاجأ الباحث في الشأن السياسي العربي أن القرارات الإجرائية لم تتناول كيفية تحقيق الأمن القومي أو الخطط الدفاعية، كما أن الدستور تناول الأمن القومي في نصف سطر، حيث أحال موضوع الأمن القومي لرؤساء دول الاتحاد دون ذكر أي آلية أو مخطط لتنظيمه فذكر أن "حماية الأمن القومي ووضع خطة تأمين سلامة الاتحاد وفقاً لما يقرره مجلس الرئاسة"¹، كما لم تذكر قرارات مجلس رئاسة الاتحاد المتعلقة بمؤسساته أي شيء عن مجلس عسكري أو مجلس مختص بالأمن القومي، حتى وإن كان متكوناً من هؤلاء الرؤساء، باستثناء فقرتين تناولت الأولى مجال التدريب والعمليات الدفاعية حيث يعود القرار فيها لرؤساء دول الاتحاد، والفقرة الأخرى تحدثت عن التنسيق في الصناعات العسكرية.

ح. الإعلام:

على عكس قضية الأمن القومي، كان الإعلام الغائب الأكبر في مشروع الدستور، والأحكام الأساسية للاتحاد، لكن مجلس الرئاسة خصص له مجلس خاص، وتم تسميته "مجلس شؤون الإعلام"، وهذا وفق القرار الصادر عن مجلس الرئاسة تحت رقم : 1972/9، "ينشأ في اتحاد الجمهوريات العربية مجلس متخصص لشؤون الإعلام ووسائل نشر الثقافة يسمى مجلس شؤون الإعلام"²، وجاء هذا المجلس ليكون لسان حال مجلس الرئاسة، ويعبر عن آرائه ومعتقدات الزعماء، ويمكن اعتباره مجلس رقابي على وسائل الإعلام في دول الاتحاد، حيث جاء في المواد التي فصلت مهام هذا المجلس ما مضمونه توحيد كل وسائل الإعلام في الدول الأعضاء، كما جاء في الفقرة الرابعة من المادة الرابعة لهذا القرار "اقتراح مشروعات توحيد أجهزة ووسائل الإعلام في الجمهوريات الأعضاء وزيادة فعاليتها ودعمها"، إضافة إلى الإطلاع على الإتفاقيات الثقافية والإعلامية بين دول الاتحاد وجهات أجنبية أخرى وهذا ما جاء في المادة الخامسة من هذا القرار، الفقرة الثالثة الإطلاع على الإتفاقيات الثقافية والإعلامية المعقودة بين الجمهوريات الأعضاء وغيرها من الدول أو المنظمات العربية والإقليمية والعالمية"، وهذا من أجل توحيد منابع الإعلام ليتوحد خطابه، ويمكن التحكم في رسالته، والحفاظ على منهج ثقافي موحد مصدره الإشتراكية والقومية، وبالمفهوم المتداول في وقتنا الحالي أنه منع لمبدأ حرية الإعلام، وعدم إتاحة الفرصة أمام المبدأ الإعلامي : الرأي والرأي الآخر.

الفرع الرابع: تفكك الاتحاد:

كانت بداية نهاية هذا الاتحاد بتوقيع أنور السادات لمعاهدة السلام مع الكيان الصهيوني، وهذا بقرار من رئيسي سوريا وليبيا، ثم أنتهت قصة الاتحاد بصمت، "تأسيساً على الأحكام الأساسية لدستور اتحاد الجمهوريات العربية، والتي تجعل من أهداف هذا الاتحاد هو العمل على تحرير الأرض العربية المحتلة ودعم حركة التحرير الوطني العربية، ونظراً لأن الرئيس أنور السادات -رئيس جمهورية مصر العربية- قد انتهك المبادئ والأهداف التي قام عليها اتحاد الجمهوريات العربية

1. وزارة الخارجية السورية (1971). مشروع دستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية. مصدر سابق. 439.

2. مجلس رئاسة الاتحاد (1972). قرارات مجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية بشأن إنشاء المجالس المختصة. مصدر سابق. 450.

- بزيارته للكيان الصهيوني في أكتوبر 1977م، وتفريطه بالحق القومي للأمة العربية في التحرير، فقد اجتمع الرئيس معمر القذافي أمين عام مؤتمر الشعب العام للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، والرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية، بصفتيهما عضوين في مجلس رئاسة دولة الاتحاد، وقد قررا ما يأتي:"1:
- عزل الرئيس محمد أنور السادات عن رئاسة دولة اتحاد الجمهوريات العربية.
 - نقل جميع مؤسسات دولة اتحاد الجمهوريات العربية إلى مدينة طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.
 - تنشيط مؤسسات دولة اتحاد الجمهوريات العربية بما يؤهلها لأن تكون نواة فعالة لوحدة عربية شاملة.
 - العمل على دعوة الدول العربية الأخرى للانضمام إلى دولة الاتحاد.

المطلب الثاني: الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا:

رغم تسارع وتيرة المشاريع الوحدوية إلا أنها لم تكن في مستوى طموح القيادة الليبية، وبعد أقل من عام على قيام اتحاد الجمهوريات العربية، كانت الترتيبات مع مصر تأخذ طابعاً آخر، حيث جرت محادثات بين قيادات القطرين في كل من طبرق وبنغازي وصدر إثر ذلك بيان حول مشروع الوحدة الإندماجية بين مصر وليبيا، حيث كان هذا المشروع في سياق اتحاد الجمهوريات العربية، وحسب زعم القيادتين أنه دعماً لذات المشروع. وجاء هذا المشروع بعد عدة اجتماعات ثنائية بين رئيسي الدولتين العقيد القذافي والرئيس أنور السادات، وتخللها اجتماعات ووفود وزارية من البلدين، وتميز هذا المشروع بتسارع وتيرته مقارنةً بمشروع اتحاد الجمهوريات العربية، وكانت حسب التسلسل الزمني الآتي:

الفرع الأول: بيان الوحدة بين مصر وليبيا²:

صدر هذا البيان في الثاني من سبتمبر 1972م، بعد عدة لقاءات في مدينتي طبرق وبنغازي الليبيتين، في الفترة الممتدة من 31 يوليو إلى 2 أغسطس، من نفس السنة، جمعت هذه اللقاءات بين الرئيسين أنور السادات والعقيد معمر القذافي، إضافةً إلى وفدين وزاريين من الجانبين، يرأسه من الجانب المصري رئيس مجلس الوزراء السيد عزيز صدقي، ومن الجانب الليبي ترأس الوفد رئيس مجلس الوزراء الرائد عبد السلام جلود. واتفق الطرفان على إقامة وحدة إندماجية كاملة بين البلدين، ومن أهم القرارات التي صدرت في هذا البيان:

- إنشاء قيادة موحدة يشترك الطرفان فيها.
- إنشاء لجان مشتركة للتحضير لهذا المشروع.

1. المصدر نفسه.

2. وزارة الخارجية الليبية (1972). بيان الوحدة بين مصر وليبيا. طرابلس الغرب: الوثائق العربية. رقم 259. 457.

الفرع الثاني: اجتماعات طرابلس الغرب¹:

بعد حوالي شهر من اجتماع طبرق وبنغازي، اجتمع الطرفان الليبي والمصري بقيادة رئيسي الدولتين في العاصمة الليبية طرابلس، وبحضور نفس الوفدين تقريباً، وكان الاجتماع مطولاً دام ثلاث أيام مثل الاجتماع الأول، حيث أنطلق يوم 15 سبتمبر من نفس السنة، وتم مناقشة المقترحات المقدمة بناءً على ما تم الإتفاق عليه في الاجتماع الأول، ومن أهم القرارات التي صدرت عن هذا الاجتماع:

- عاصمة الدولة الموحدة في مصر.
- رئيس واحد للدولة الموحدة ينصب عن طريق الإستفتاء الحر.
- فتح الباب أمام الدول العربية للانضمام للدولة الجديدة.
- تشكيل لجنة لكتابة مسودة دستور دولة الوحدة.

الفرع الثالث: اجتماع القاهرة²:

يُعتبر بمثابة الإعلان الدستوري للوحدة الكاملة بين مصر وليبيا، وتم عقده في القاهرة: 29/08/1973م بحضور الرئيسين معمر القذافي وأنور السادات فقط حسب الوثائق المتعلقة بهذا المشروع، وصدرت عنه عدة قرارات، سبقت بعبارة "القرارات التنفيذية الفورية" وكان من أهمها:

- وضع الدستور وتقديم شخص رئيس الجمهورية للاستفتاء عليهما.
- إصدار عملة موحدة - الدينار العربي.
- إنشاء منطقة حرة بين مصر وليبيا.

الفرع الرابع: البيان السياسي لقيادة دولة الوحدة:

أذيع هذا البيان في نفس يوم اجتماع القاهرة 29 سبتمبر 1972م، وسمي بيان دولة الوحدة مع أن المادة الأولى من القرار الذي سبق هذا البيان طالبت الرئيسين بمتابعة مهامهما على رأس الدولتين إلى حين إتمام بناء دولة الوحدة. وخاطب هذا البيان الوجدان العربي وعزف على وتر الصهيونية المغتصبة للأراضي العربية، داعياً لتكثيف الجهود وترتيب الصفوف، والعمل وفق ومن أجل مبادئ الثورات العربية، واعتبرت هذه الخطوة أولى خطوات بناء الدولة العربية العصرية الموحدة من المحيط إلى الخليج، دون أن يقدم رؤية واضحة لدولة الوحدة، أو طريقة تحقيق الوحدة بين البلدين، بل تجاوز هذه المراحل، وانتقل إلى الحديث عن الوحدة العربية الشاملة. " إن كل وحدة تتحقق اليوم بين بلدين عربيين أو أكثر في

1. وزارة الخارجية الليبية (1972). وثيقة الوحدة الشاملة بين مصر وليبيا. طرابلس الغرب: الوثائق العربية. رقم: 302. 458.

2. وزارة الخارجية العربية (1973). قرار القيادة السياسية الموحدة في شأن الإعلان الدستوري للوحدة بين مصر وليبيا. القاهرة: الوثائق العربية. رقم:

إطار مبادئ الثورة العربية تشكل انتصاراً لتلك الثورة وحماية لمبادئها وضمناً لإستمرارها، كما تشكل خطوة نحو تحرير الأرض العربية واستعادة فلسطين، بل وخطوة على طريق الإسراع بالتنمية وبناء الدولة العربية العصرية"¹.

الفرع الخامس: انتهاء وتفكك الاتحاد قبل اعتماده رسمياً:

هذا المشروع وكغيره من المشاريع الوحدوية لم يُعمر كثيراً، وانتهى به المطاف إلى رفوف التاريخ، وأسباب إلغائه الرسمية غير معلومة - فيما اطّلت عليه الباحثة-، وتوجد بعض التفسيرات لمسؤولين عاصروا الحدث بينوا من خلالها أسباب هذا التوقف المفاجئ لمشروع تميز بالحدة والسرعة وتجاوز العديد من المراحل في مثل هذه المشاريع الهامة، حيث أرجع فاروق عشري هذه الأسباب إلى "تشكك السادات في نوايا القذافي في السيطرة على الجمهورية الوليدة، حيث كان لا يزال شاباً طموحاً، بينما كان السادات يكبره بأكثر من 20 عاماً، بالإضافة إلى اختلاف التوجهات بينهما، خاصة بعد حرب أكتوبر، حين اتضحت ميول السادات نحو الاعتراف بإسرائيل واتباع سياسات موالية للغرب، على العكس من القذافي"². هذه الأسباب تعتبر غير مقنعة أكاديمياً وسياسياً بل ومنطقياً أيضاً، فعمر الرئيسين معروف لكليها، ثم إن توجههما الفكري معروف أيضاً، باستثناء التقارب المصري الصهيوني يمكن اعتباره السبب الحقيقي، حيث كان السبب الرئيسي في تفكك الاتحاد كما تم إعلانه من قبل حافظ الأسد ومعمر القذافي.

إن إجراء مشروعين وحدويين متزامنين من قبل نفس الدولتين، يوحي بعدم الجدوية، فكيف يعقل الإنخراط في مشروع إندماجي بهذا الشكل المتسرع في حين هناك مفاوضات بين نفس الدولتين (مصر وليبيا) وبين سوريا من أجل مشروع إندماجي آخر، حتى وإن أشار إجماع طبرق وبنغازي أن هذا المشروع يتم وفق دستور المشروع الأول اتحاد الجمهوريات العربية.

المطلب الثالث: الجمهورية العربية الإسلامية (اتفاقية جربة):

يعد هذا المشروع وحدة إندماجية دون سابق تخطيط أو مفاوضات بعنوان الجمهورية العربية الإسلامية، لم يصمد أكثر من أربع وعشرين ساعة، أعلن عنه في 12 يناير 1974م بين الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة والرئيس الليبي السابق معمر القذافي في جزيرة جربة التونسية، وكان الاتفاق يقضي بتولي بورقيبة منصب الرئيس، والقذافي منصب نائب الرئيس، وعبد السلام جلود منصب الوزير الأول ووزير الخارجية التونسي محمد المصمودي منصب نائب الوزير الأول. وتقرر المصادقة على الاتفاق بعد إقامة استفتاء في البلدين.

1. وزارة الخارجية المصرية (1973). البيان السياسي لقيادة دولة الوحدة بين مصر وليبيا. القاهرة: الوثائق العربية. رقم 294. 478.

2. الشيخ محمد حسن. (2017). الكرسي أغلي من أمة العرب... لماذا تفشل تجارب الوحدة العربية؟. عواجل برس. لاسترجاع من: <http://awajelpress.com/>

الفرع الأول: دوافع وظروف المشروع:

يعدّ النظام الليبي الوحدة هي المحرك الرئيس لتوجهاته الخارجية، وهي خيار استراتيجي لا يمكن التنازل عنه، أما الجانب التونسي فوافق على هذا المشروع لأسباب أخرى بينها منصور العلي وزير الاقتصاد التونسي فترة حكم الرئيس بورقيبة في حوار صحفي حيث قال أن "بورقيبة كان يعتقد أن تونس البلد الصغير من حيث امكانياته الطبيعية لا يجب أن ينحصر بين عملاقين هما الجزائر ومصر... كان يهدف كذلك إلى إيجاد توازنات في منطقة المغرب العربي حتى يتم التكامل بين الإمكانيات الطبيعية الليبية والإمكانيات البشرية التونسية بمعنى الكوادر والأدمغة التونسية"¹، عادةً ما تكون لطرف الثاني مع ليبيا في مشاريعها الوحدوية أجنداث خاصة تدفعه لمسايرة النظام الليبي، فتختلف الأهداف وتُعطى الموافقة ليس من أجل الوحدة نفسها، حتى وإن كانت الوحدة تخدم أهداف الطرفين أساساً.

الفرع الثاني: وثيقة المشروع:

الفجائية والتسرع التي ميزت هذا المشروع أخرجته للعلن بدون وثيقة رسمية، ولم ترى النور أبداً، حيث تمت كتابة وتوقيع هذا الإتفاق على ورق خاص بالفندق الذي تم فيه اللقاء، هذا ما وضعه مصطفى الفيلاي وزير الفلاحة التونسي في فترة توقيع المشروع " هذا المقترح تم توقيعه بطريقة غير قانونية وغير دبلوماسية... وأن بورقيبة والقذافي قاما بتوقيع اتفاق الوحدة التونسية الليبية على ورق (كاغط) تابعة للنزل الذي تم فيه اللقاء في جربة"². رغم صدور وثيقة الوحدة بهذا الشكل كما صرح به وزير الفلاحة التونسي، إلا أن هذه الوثيقة كانت السبب في مشاكل بين الدولتين لإصرار الرئيس التونسي على استعدادها، بسبب من تخوفه من استعمال الوثيقة في المستقبل "كان بورقيبة مصرّاً كثيراً على أن تعيد ليبيا لتونس وثيقة الوحدة الموقعة بين البلدين ظناً منه بأنه في حالة وفاته فإن ليبيا سوف تستخدمها لفرض الوحدة بالقوة على تونس"³، وبعد سلسلة مفاوضات دامت أكثر من زمن المشروع وزمن التحضير له تم استرجاع الوثيقة، وسلمها القذافي بنفسه للرئيس التونسي ليزول التوتر في العلاقات بين البلدين.

الفرع الثالث: أسباب فشل المشروع:

إقامة مشروع وحدوي بهذه السرعة وإخراجه بهذا الشكل يجعل تحقيقه أمراً صعباً، وأسباب فشله كثيرة، حيث كان السبب المعلن أو المعتمد هو عدم ورود نص قانوني في القانون التونسي ينص على إجراء استفتاء عام، ومن الأسباب الحقيقية

1. البرينصي. سنيا (2015). الوحدة بين تونس وليبيا تحقيق صحفي. بوابة إفريقيا. الاسترجاع من: <https://www.afrigatenews.net/article>

2. المرجع نفسه.

3. العرفاوي. محمد علي (2016). جمهورية عربية إسلامية بين أخطاء بورقبيية وأوهام قذافية. مقال صحفي. موقع الجزيرة. الاسترجاع من:

<https://blogs.aljazeera.net/blogs/2016/12/11/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D9%88%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%82%D8%B0%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9>

وغير المعلنة رفض الوزير الأول التونسي لهذا المشروع جملةً وتفصيلاً، كما بينه الوزير مصطفى العلي في حوار صحفي بأن "الوزير الأول لم يكن موافقاً على إبرام هذه الوحدة مضيئاً أن تشنجاناً حاداً طغى على أعضاء الحكومة وقتها ولهذا السبب قرر بورقيبة التراجع عن تطبيق ما كان قد وقع مع الرئيس الليبي"،¹ أما عبد المجيد القروي مدير تشريفات الرئيس بورقيبة فأرجع سبب تعطيل هذا المشروع إلى "الاختلاف في الرؤى والتصورات بين الزعيمين بورقيبة والقذافي".²

الفرع الرابع: بيان اللجنة العليا المشتركة التونسية الليبية:

بعد فترة من التعصب والتوتر ميزت العلاقات بين تونس وليبيا، والتي كانت نتيجة فشل مشروع وحدوي، جاءت هذه الإتفاقية الاقتصادية، حيث تعتبر من أهم اتفاقيات التعاون بين البلدين، والتي لم تأت مع أي من المشاريع الوحدوية التي سعت إليها الجماهيرية الليبية، وقد شملت هذه الاتفاقية تقريباً كل المجالات الحياتية لمواطني البلدين باستثناء المجالين الأمني والعسكري، والتفصيل فيما يلي:

أ. تواريخ انعقاد لقاءات هذه الإتفاقية:3

- تونس: 22 إلى 27 فبراير 1982م بحضور الرئيسين التونسي والليبي بورقيبة والقذافي.
- طرابلس: 19 و 20 يوليو 1983م الرئيسين التونسي والليبي بورقيبة والقذافي.
- تونس: 29 ديسمبر 1984م الوزير الأول التونسي محمد مزالي ووزير الداخلية التونسي والسيد محمد الزروق رجب أمين عام اللجنة الشعبية العامة.

ب. أهم نتائج الإتفاقية:4

- توقيع اتفاقية تبادل تجاري طويل المدى.
 - تأسيس المصرف العربي الليبي التونسي للتنمية والتجارة.
 - تأسيس مصانع للصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- من التناقض الحاصل في مسيرة مشروع الوحدة العربية، أن الإتفاقيات التجارية والاقتصادية التي تمت خارج إطار المشاريع الوحدوية عمرت طويلاً، ومنها ما هو مستمر إلى الآن، هذا ما يؤكد فكرة البدء بالوحدة الاقتصادية كخطوة أولى لتحقيق الوحدة العربية.

1. البرينصي. الوحدة بين تونس وليبيا. مرجع سابق.

2. المرجع نفسه.

3. وزارة الخارجية التونسية (1984). البيان المشترك الصادر عن اجتماع اللجنة العليا المشتركة التونسية- الليبية. تونس: يوميات ووثائق الوحدة العربية. رقم: 518.149.

4. المرجع نفسه.

المطلب الرابع: الوحدة الإندماجية بين ليبيا وسوريا:

خرجت سوريا من تجربة وحدوية فاشلة مع العراق، لتتلقى دعوة من العقيد القذافي يعرض فيها مبادرة وحدوية، تندمج فيها الدولتان لتشكلا كياناً دولياً موحداً، وأعلنت سوريا موافقتها في الثالث من سبتمبر العام 1980م، ليتم الإعلان وبشكل سريع عن إقامة دولة الوحدة بين ليبيا وسوريا، ودونت أحداث هذا المشروع في وثيقتين بياهما كالآتي :

الفرع الأول: إعلان طرابلس¹:

حسب هذه الوثيقة صدر هذا الإعلان في طرابلس في العاشر من سبتمبر 1980م، ونُشر في جريدة الثورة السورية في اليوم التالي، ولم تذكر الوثيقة شيئاً عن اجتماع قيادتي الدولتين، وبعد الدياحة المعهودة في مثل هذه الإعلانات والتي تجعد ثورات البلدين، ذكرت الوثيقة عدة قرارات على لسان قيادة البلدين حيث " أعلنت القيادتان الثورتان في القطرين العربيين الليبي والسوري إقامة دولة واحدة تضم القطرين". حيث تكون الوحدة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً، ولها شخصية دولية واحدة.

الفرع الثاني: البيان السوري- الليبي²:

جاء هذا البيان بعد عقد عدة اجتماعات في مدينة بنغازي الليبية في الفترة ما بين 15 إلى 17 ديسمبر من عام 1980م بين ليبيا وسوريا - لم تحدد الوثيقة المجتمعين ولم تذكر مستوى التمثيل من الطرفين- لتخرج هذه الاجتماعات بجملة من القرارات التحضيرية لهذا المشروع، من أهمها تشكيل لجنة لكتابة مشروع الوحدة يشمل شكل الوحدة ومؤسساتها ومهامها. كما أن مُخرجات اجتماعات بنغازي وكأنها نسفت البيان الأول، حيث بعد أن أقر البيان الأول شكل الدولة، تم تشكيل لجنة لإقتراح شكل الدولة ومهامها.

الفرع الثالث: دواع وظروف قيام المشروع:

يرجع المتابعين للشأن العربي أن قبول حافظ الأسد لعرض العقيد القذافي، كان بسبب الحراك الجاري في الشرق الأوسط، خاصة مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية والتي كان الأسد ينحاز فيها إلى الجانب الإيراني، ولأن العلاقات السورية الليبية بشكل عام تميزت بالهدوء أراد الأسد بقبوله هذا العرض الحفاظ على حلفائه، وكسبهم إلى صفه مع إيران، وهذا باستغلال العداء الليبي مع أنور السادات بعد توقيع معاهدة السلام.

1. وزارة الخارجية الليبية (1980). إعلان طرابلس حول إقامة دولة الوحدة بين سوريا وليبيا. طرابلس الغرب: الوثائق العربية، رقم: 253. 497.

2. وزارة الخارجية الليبية (1980). بيان سوري- ليبي، حول المباحثات الحدودية بين البلدين. بنغازي: الوثائق العربية، رقم 348. 498.

الفرع الرابع: أسباب إلغاء المشروع:

وكما بدأ هذا الموضوع في هدوء، انتهى بنفس الطريقة، ولم تعلن أي من الدولتين أسباب التراجع، وأرجع كامل عبد الله الباحث في الشأن الليبي الفشل إلى "التوجس من طموح معمر القذافي في الزعامة، كان سمة الزعماء الذين تحالفوا معه، كذلك فإن تسرع القذافي نحو الاندماج كان مقلقاً، بالإضافة إلى أن البعد الجغرافي بين البلدين كان له دوره، كما شغل الوضع المضطرب في المنطقة سوريا عن هذا الملف"،¹ تعتبر هذه الأسباب منطقية إلى حد ما لكن الغير منطقي في الموضوع هو الهدف من قبول حافظ الأسد للمبادرة، وكيف يعقل أن تؤسس دولة بين دولتين في قارتين مختلفتين، هذه القرارات العشوائية التي صدرت من بعض قادة الدول العربية تبعث الشك في جدية سعيهم نحو وحدة عربية حقيقية.

المبحث الثاني: المشاريع الاتحادية

تعد الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فترة التكتلات الإقليمية، ولا تكاد تخلو منطقة في العالم الحديث يُميز دولها بتجانساً ما، أو اشتركت في بعض التوجهات، أو المبادئ إلا وشكلت تكتلاً تحمي به مصالحها، وتحقق عن طريقه أهدافها، وهذا ما يضمن لها مزايا وامتيازات لم تكن متاحة لها دون اتحاد مع كيانات دولية أخرى. والسياسة الخارجية الليبية كغيرها من النظم السياسية تأثرت بفكرة الاتحادات، بعد أن يأسست من تحقق مشاريع الوحدة الشاملة، وبخلاف حلول تنسي العرب عامةً والليبيين خاصةً سنوات الإنتكاسات التي عاشتها الدول العربية جراء فشل المشاريع الوحدوية، واتجهت إلى تكوين اتحادات إقليمية مع دول المغرب العربي الكبير، وسوقت لمشاريعها هذه بانتهاج سياسة جديدة بعيداً عن العدو الصهيوني وتحرير الأراضي المحتلة، فكانت تدعو من خلال هذه الاتحادات إلى نبذ الخلافات وحل المشاكل العالقة من أجل الوصول إلى اندماج اقتصادي وتوحيد التوجهات والمواقف السياسية، وهذا لبعث الإنسجام الشعبي والاستثمار في التاريخ والموروث الثقافي المشتركين. والشيء الذي استوقف الباحثة عند تحليلها لوثائق المشاريع الوحدوية أن السياسة الليبية في توجهها نحو المغرب اعتمدت منهج الاتحادات مع أن دول المغرب أقرب إليها جغرافياً وتاريخياً وثقافياً، بخلاف توجهها نحو المشرق حيث سعت إلى مشاريع اندماجية، حتى أنها انخرطت في تجربة اندماجية مع سوريا.

المطلب الأول: الاتحاد العربي الإفريقي:

العلاقات المغربية الليبية تميزت بالتذبذب خلال فترة حكم الرئيس معمر القذافي والملك الحسن الثاني، وكانت أغلبها توتراً إلى حد الخلاف، وأفضل فترة تقارب فيها البلدان وتميزت العلاقات بينهما بالهدوء والتعاون كانت بين العامين 84 و 86، والتي تم فيها التوقيع على مشروع وحدوي، وعلى خلاف كل المشاريع الوحدوية التي مرت على السياسة الخارجية

1. الشيخ. محمد حسين (2017). قائمة بتواريخ الفشل العربي في الوحدة. موقع رصيف 22. الاسترجاع من: <https://raseef22.com/article/94654>

الليبية فتح هذا المشروع الباب للدول الإفريقية للانضمام إليه، وهذا ما يفسر تسميته بـ "الاتحاد العربي الإفريقي" وجاء هذا المشروع طبعاً من اقتراح العقيد القذافي الذي كان بدأ جولة وحدوية جديدة من خلال مراسلاته مع ملوك ورؤساء الدول العربية.

الفرع الأول: دوافع قيام المشروع:

تزامن هذا المشروع مع حراك شديد بين دول المغرب العربي الكبير مرده الصراع الدائر حول قضية الصحراء الغربية، وظهور حالة استقطاب شديدة بين دول المغرب العربي، سعت الجزائر في تلك الفترة إلى مشروع وحدوي مع تونس وموريتانيا، كما كان النظام الليبي قبل هذا المشروع يدعم جبهة البوليساريو.

في ظل هذا الوضع الساخن، كان العقيد معمر القذافي مستمراً في مساعيه الوحدوية، ومن ضمن سلسلة من المراسلات وجهها لملوك ورؤساء الدول العربية، وصلت رسالة إلى الملك المغربي الحسن الثاني، مضمونها دعوة لمشروع وحدوي بين القطرين، ليرد وبصورة مفاجئة الملك على الرسالة بالموافقة، بل ويقترح إبرام معاهدة اتحاد بين البلدين، وكان المغرب بذلك البلد العربي الوحيد الذي أعلن على لسان ملكه استجابته لنداء الوحدة كما صرح بذلك العاهل المغربي، واستقبل الرئيس الليبي الخبير "باستغراب أن ملكاً هو أول من استجاب لندائه الوحدوي"¹، واستغراب الرئيس الليبي يفسره الدافع الحقيقي للملك المغربي لقبول هذا المقترح الذي لم يكن من أجل الوحدة بعينها، بل لاعتبارات ومناورات سياسية، فهدف المغرب من قبول هذا المقترح هو إيقاف دعم النظام الليبي لجبهة البوليساريو من جهة، ومن جهة أخرى لتعطيل مساعي الجزائر الوحدوية، وهذا ما برر به الملك الحسن الثاني قبوله مقترح الرئيس الليبي حيث صرح بأنه "كان من واجباتي إسكات المدفعين اللذين كانا يقصفان أبنائي، كان أبنائي يتعرضون لقصف مدفعين أحدهما جزائري والثاني ليبي، وبتوقيع المعاهدة تمكنت من جعل القذافي محايداً، وحصلت على التزام منه بعدم الاستمرار في تقديم أدنى مساعدة لأعدائي وللبوليساريو"².

الفرع الثاني: معاهدة الاتحاد العربي الإفريقي³:

لم يوافق الملك المغربي على المقترح الليبي فحسب، بل دعى إلى تأسيس اتحاد في أسرع الآجال، وتم عقد أول إجتماع تأسيسي لهذا المشروع بين الملك المغربي الحسن الثاني والرئيس الليبي العقيد القذافي في مدينة وجدة المغربية، في 13 أغسطس 1984م، ومن ضمن قراراته نذكر الآتي:

- رئاسة الاتحاد تشاركية بين البلدين.

1. ناديري. توفيق (2011). الحسن الثاني يفاجئ مبعوث القذافي بموافقته على الوحدة بين المغرب وليبيا. الاسترجاع من:

<https://www.maghress.com/almassae/139557>

2. الثاني، الحسن. ذاكرة ملك. ط1 (الرياض: شركة سعودية ابحاث ونشر، 1993م) 73.

3. وزارة الخارجية المغربية (1984). معاهدة الاتحاد العربي_ الإفريقي. بين المملكة المغربية والجمهورية الليبية. وجده: يوميات ووثائق الوحدة العربية. رقم 82. 521.

- تشكيل مجالس تسيير للاتحاد.
 - المساس بأمن إحدى دول الاتحاد هو مساس بأمن الدول الأخرى.
- ويمكن ملاحظة البصمة المغربية في صياغة بنود هذا المشروع، حيث تم التركيز على الجانب الأمني والدفاعي، وتوحيد سياسات وتوجهات البلدين.

الفرع الثالث: الإتفاقية الأمنية المغربية والليبية¹:

بعد فترة وجيزة من الإجماع الأول بمدينة وجدة المغربية، تم التوقيع على اتفاقية والتي تعتبر إجراء تنفيذي من اجراءات الاتحاد المغربي الإفريقي في مدينة فاس المغربية في 28 سبتمبر 1984م، وتضمنت هذه الوثيقة عدة قرارات، تحدد طرق تنقل المواطنين بين البلدين وتبين حقوقهم وواجبتهم في إطار الاتحاد. وهذا من خلال إصدار ستة مواد يتولى تنفيذها كل من اللجنة الشعبية العامة للعدل عن الدولة الليبية، ووزارة الداخلية عن المملكة المغربية.

الفرع الرابع: تعطيل إتفاق الاتحاد العربي الإفريقي:

التحالف المغربي الليبي لم يدم طويلاً، خصوصاً بعد التطورات التي عرفتها المنطقة، وصراع طرابلس مع الدول الغربية وانشغال القذافي بهذا الصراع، أما القشة التي قصمت ظهر هذا الاتفاق، كانت استقبال المغرب لرئيس حكومة الكيان الصهيوني "شمعون بيريز" في المغرب، واعتبار القذافي هذا خيانة للفكر الواحدوي ومبادئه، وهو ما استغله الملك الحسن الثاني ليتصل من إترامه مع القذافي بعد أن حقق هدفه وقطع دعم ليبيا لجهة البوليساريو، ويقول الباحث المغربي رشيد لزرق لقد "استغل الملك الحسن الثاني فرصة الاستقبال العلني ل بيريز في يوليو 1986م والذي اعتبره القذافي خيانة عظيمة للقضية العربية وتصرف لا يطاق"².

المطلب الثاني: الاتحاد الجزائري الليبي:

بحثاً عن سبل وطرق توفير الشروط اللازمة لبناء وطن عربي متكامل، وكسراً للحواجز التي تقف أمام هذا المسعى، وطلباً إلى تحقيق حق شعبي الدولتين في الرقي والإزدهار، واستثماراً للتاريخ المشترك والثقافة المتجانسة، تقرر إنشاء هذا الاتحاد والذي اعتبر تمهيداً ليشمل كل دول المنطقة، هكذا جاء في ديباجة المشروع التمهيدي لهذا الاتحاد الذي لم يُعمر طويلاً كغيره من المشاريع الواحدوية العربية.

1. وزارة الخارجية المغربية (1984). الاتفاقية الأمنية بين المملكة المغربية والجمهورية الليبية. فاس: يوميات ووثائق الوحدة العربية. رقم 94. 517.

2. بدون اسم. المغرب وليبيا.. هكذا تصالحا وهكذا تخاصما! أصوات مغربية، السبت 7 أكتوبر 2017م. الاسترجاع من:

<https://www.maghrebvoices.com/2017/10/07/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7-%D9%88%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D9%85%D8%A7>

الفرع الأول: دوافع وظروف قيام المشروع:

جاء هذا المشروع في إطار الجهود الليبية لتحقيق الوحدة العربية، وبعد العديد من المحاولات الفاشلة وعلى هامش اجتماع لدول المغرب العربي جرت مشاورات بين رئيسي الدولتين معمر القذافي والشاذلي بن جديد، لما التفتت رغبة الطرفين في تحقيق الاتحاد كما أعلننا عنها، رغم أن الأسباب الحقيقية للاتحاد كما أعرب بعض الخبراء في تلك الحقبة هو البحث عن تكتل وحشد دولي للوقوف في وجه المغرب، والذي كان على خلاف مع الجزائر بسبب قضايا حدودية. وقد تم الإعلان عن هذا المشروع في الجزائر في 13/09/1988م، حيث تلى البيان التأسيسي الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد.

الفرع الثاني: أهم أهداف المشروع:

- العمل على تحقيق الوحدة الإندماجية.
- العمل على تحقيق الوحدة العربية.
- الالتزام بمواجهة الكيان الصهيوني والكفاح المسلح لتحرير الأراضي الفلسطينية.

الفرع الثالث: أهم قرارات المشروع¹:

- عند الإطلاع على المشروع التمهيدي لدستور هذا المشروع، نجد أنه يوحي إلى الإندماجية أكثر من أنه مشروع اتحادي، باستثناء المادة الأولى منه التي أقرت باحتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية فإن أغلب مواد مسودة هذا الدستور تهدف إلى تأسيس دولة موحدة، ومن بين أهم مواد هذا الدستور ما يلي بيانه:
- ينشأ بمقتضى هذا الدستور اتحاد بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، يسمى "اتحاد دول المغرب العربي" يتمتع بالشخصية الدولية مع احتفاظ الدول الأعضاء بشخصيتها الخاصة.
 - لدولة الاتحاد عاصمة واحدة يحددها مجلس رئاسة الاتحاد.
 - يتمتع مواطنو دولة الاتحاد بحق جنسية الاتحاد التي يصدر بتنظيم إحكامها قانون اتحادي.
 - تشكيل قيادة عسكرية مشتركة للقوات المسلحة.
 - وضع خطة لحماية الأمن القومي في الاتحاد.
 - العمل على اتباع سياسة اقتصادية واحدة والتنسيق في المواقف مع الأقطار العربية الأخرى كلما كان ذلك ممكناً.

1. وزارة الخارجية الجزائرية (1988). المشروع التمهيدي لدستور الاتحاد بين الجزائر والجمهورية الليبية- القرارات والبيان الختامي- الجزائر: وثائق الوحدة العربية. رقم 88. 738-739.

- العمل على توحيد السياسة الاقتصادية للبلدين بما يضمن علاقتهما الخاصة مع المنظمات الدولية الاقتصادية و المالية.
- السير بالنظم الاقتصادية والمالية إلى التوحيد.
- العمل على توحيد النقد بين الإقليمين و توحيد أجهزته وقواعد إصداره وأسس تبادله.
- إقامة الصناعة الاستراتيجية.

المطلب الثالث: وحدة ليبيا والسودان:

طُرح هذا المشروع بصورة مغايرة عما سبقه من المشاريع الوحدوية في شكل "ميثاق الوحدة"، إلا أن مضمونه لم يخرج عن سابقه فتكلم عن الوحدة العربية الشاملة، والأمة العربية، والعدو الصهيوني، وتحرير الأراضي العربية، والمنطلقات الاشتراكية، والفكر القومي، ونشر الثقافة العربية، ليدخل في تفاصيل وشكل الوحدة مباشرة، وقد تم تسطيره في وثيقة واحدة بعد إجتماع الرئيس معمر القذافي ورئيس مجلس الوزراء السوداني الصادق الهادي، في العاصمة الليبية طرابلس في السادس والعشرين من شهر أكتوبر لسنة 1988، وهدف هذا المشروع حسب الوثيقة هو إنجاز تكامل اقتصادي واجتماعي، والإلتزام بمواجهة الكيان الصهيوني ودعم القضية الفلسطينية.

أهم قرارات ميثاق الوحدة:¹

هي تشكيل مؤسسات الاتحاد: مجلس الرئاسة، المجلس التنفيذي، المجالس المتخصصة، المجلس القومي، حيث كانت هذه أهم قرارات الوثيقة، أما بقية القرارات فكانت عبارة عن شرح مفصل لهذه المجالس ومهامها، وبقي هذا المشروع معلقاً كغيره من المشاريع دون أي أسباب تذكر.

المطلب الرابع: اتحاد المغرب العربي الكبير:

الوعي الإقليمي بوحدة المغرب العربي بدأ يتبلور في إطار الحركات الوطنية المغاربية، منذ مطلع القرن العشرين، إذ دأبت حركات التحرر في تونس والجزائر والمغرب على التأكيد على البعد المغاربي لما بعد الاستقلال. وإحدى المراحل التأسيسية لمؤتمر المغرب العربي: انعقد بالقاهرة في فبراير 1947م، وفي سنة 1958 انعقد مؤتمر طنجة يوم 26 أبريل 1958 بالمغرب و الذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية وحزب الدستور التونسي. وتم عقد هذا المؤتمر بعد استقلال المغرب وتونس في حين كانت الثورة الجزائرية لا تزال متواصلة، ويعتبر المؤتمر بداية التاريخ للمشروع الإقليمي المغاربي.

1. وزارة الخارجية الليبية. (1988). مشروع ميثاق الوحدة بين ليبيا والسودان. طرابلس: الوثائق العربية. رقم 105. 742.

لم يتحقق حلم زعماء الحركات الوطنية المغاربية، فما إن استقلت الدول المغاربية حتى بدأت الخلافات السياسية لاسيما حول الحدود، و دخلت المغرب و الجزائر في " حرب الرمال " أكتوبر 1963م. ولكن هذه الحرب لم تمنع الدول المغاربية من محاولة إرساء قواعد للتعاون الإقليمي، فأنشئ المجلس الاستشاري المغاربي عام 1964 لكن هذه التجربة الأولى في البناء الإقليمي المغاربي فشلت وسرعان ما أجهضت من جراء الخلافات السياسية بين الدول المغاربية. وقد ازداد هذا الخلاف سنة 1974م بسبب قضية الصحراء الغربية،¹ مما أدى في الدورة 12 للمجلس المغاربي إلى تعليق نشاطه إلى أجل غير مسمى.

وتعد مشاركة الحسن الثاني في القمة العربية التي عقدت بالجزائر في 1988م رمزاً قوياً للمصالحة الجزائرية المغربية، و تطرق قادة الدول المغاربية في قمة زوالدة جوان 1988م إلى مبدأ إنشاء اتحاد مغاربي، لكن أحداث أكتوبر 1988م تسببت في إرجاء القمة المغاربية التي كانت مقررة في نفس العام.

تجمع قادة دول المغرب العربي في مراكش يوم 17 فبراير 1989م وأعلنوا إنشاء اتحاد المغرب العربي، وتميزت معاهدة مراكش المؤسسة لهذا الاتحاد بعمومية أهدافها، ولم تشر هذه المعاهدة لمفهوم المغرب العربي ولا حدوده الجغرافية، ولا تعتبر الصفة العربية ميزة خاصة أو معيار قبول أو رفض عضوية دول أخرى، فتنص المادة 7 من المعاهدة على أن للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو إلى المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء.²

وقد طغى العامل السياسي³ في إنشاء اتحاد المغرب العربي على الجانب الاقتصادي وعقدت منذ القمة التأسيسية (مراكش 1989م) ست دورات على مستوى الرئاسة وكانت الأولى في تونس ثم الجزائر ثم ليبيا ثم الدار البيضاء فنواكشيط، وأخيراً تونس في أبريل 1994م، أما الدورة السابعة كان مزماً عقدها في الجزائر فلم يكتب لها الانعقاد بسبب الخلافات الجزائرية المغربية، حيث فشلت مؤسسات هذا الكيان عندما جمد المغرب عضويته احتجاجاً على ما أسماه بالسياسة الجزائرية المناوئة لمصالحه (الصحراء الغربية).

بعد أكثر من 6 سنوات على تجميد مؤسسات اتحاد المغرب العربي بطلب من الرباط، تمكنت الدول الأعضاء من إعادة إحيائه بانعقاد اجتماع في الجزائر يومي 18 و 19 مارس 2001م، وضم وزراء خارجية دول الاتحاد باستثناء المغرب الذي أوفد إلى العاصمة الجزائرية وزير الدولة الخارجية والتعاون، هذا الأخير جدد رفض بلاده وضع ملف الصحراء الغربية جانباً والتفرغ لبناء المغرب العربي، حسب اقتراح قدمته الجزائر.

1. حمد القعيد، إبراهيم وآخرون. (2005). مشكلة الصحراء الغربية (البوليساريو). الاسترجاع من :

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Polesario/index.htm>

2. المرعوي، محمد. (1989). معاهدة اتحاد المغرب العربي مراكش. مجلة دعوة الحق، لا يوجد (273). الاسترجاع من:

<http://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/7101>

3. مصطفىاوي، عائشة. (2014). اتحاد المغرب العربي- دراسة في المعوقات والتحديات 1964-1999م. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. جامعة الوادي. 24-27.

الفرع الأول: أسباب وظروف التأسيس:

يهدف توثيق أواصر الأخوة التي تربط بين دول الاتحاد بعضهم ببعض وبين شعوبهم، وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات هذه الدول والدفاع عن حقوقها وصيانة السلام القائم على العدل والإنصاف، وانتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والعمل بالتدرج على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال،¹ فسر مسؤولون في السياسة الخارجية في دول الاتحاد سبب خلقه في نقاط ثلاث:²

أ. المسؤولون الجزائريون والتونسيون والمغاربة يحرصون على أن إنشاء هذا الاتحاد الجهوي استجابة للتحديات التي تفرضها المجموعة الأوروبية الموسعة نحو البحر الأبيض المتوسط سنة 1986م، والتهديد الذي سيحدثه خلق سوق أوروبية مشتركة على اقتصاديات دول المغرب العربي.

ب. المتغيرات على الصعيد الدولي والتوجه نحو خلق فضاءات اقتصادية جهوية - كالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا - وحسب الطرح المغربي فذلك يستوجب إحداث فضاء اقتصادي يمكنه مواجهة تحديات اقتصاد معلوم باستمرار، أصبح الانعزال فيه يساوي التهميش.

ج. بالنسبة للعقيد معمر القذافي، والرئيس التونسي زين العابدين بن علي، فقد اعتبرا أن الاندماج الجهوي في سياق وحدوي عربي استجابة لطموحات الشعوب المغاربية التي تطمح إلى وحدة عربية بشكل تدريجي يبدأ من المنظمات الجهوية، كمجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي.

ثانياً: معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي³:

في السابع عشر من شهر فبراير سنة 1989، اجتمع بمدينة مراكش المغربية كل من ملك المغرب الحسن الثاني، والرئيس التونسي زين العابدين بن علي، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، والرئيس الليبي معمر القذافي، والرئيس الموريتاني معاوية ولد الطابع، لإجل ترسيم إنشاء اتحاد المغرب العربي الذي تأجل عدة مرات، حيث يمكن اعتبار هذا الاتحاد التجربة الوحيدة الوحيدة الجادة ضمن سلسلة تجارب ليبيا نحو تحقيق الوحدة العربية، وهذا للتقارب الحقيقي بين دول الاتحاد جغرافياً وثقافياً وتاريخياً، فضلاً عن المصير المشترك الذي يجمع هذه الدول. وتم رسم الخطوط الرئيسة لهذا الاتحاد خلال هذا الاجتماع الذي خرج بجملة من القرارات من أهمها الآتي:

- العمل على توحيد السياسات في شتى المجالات.

1. انظر وثيقة معاهدة إنشاء الاتحاد المغرب العربي، الاسترجاع من :

http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/Molhak/MalahekMag/AMalahekMagrab5_1-1.htm_cvt.htm

2 لارامندي. ميغيل هيرناندو دي. (2005). السياسة الخارجية للمغرب، ترجمة: عبد العالي بروكي (ط1). الدار البيضاء: منشورات الزمن، النجاح الجديدة. 277.

3 وثيقة معاهدة إنشاء الاتحاد المغرب العربي، الإسترجاع من:

http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/Molhak/MalahekMag/AMalahekMagrab5_1-1.htm_cvt.htm

- التدرج في تحقيق حرية تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال.
 - خلق المناخ اللازم لتحقيق التنمية في المجالات الصناعية والتجارية والإجتماعية لدول الاتحاد.
 - كما تم الإتفاق على شكل الاتحاد الرسمي ومؤسساته وآليات العمل فيه.
- الوثيقة التأسيسية للاتحاد تعبر عن مشروع وحدوي جاد، تمت هندسته وفقاً للظروف السياسية لدول الاتحاد، والوضع الدولي بشكل عام، كما تجنب العبارات الحماسية العاطفية التي ميزت المشاريع الأخرى، حيث اتسم بالعقلانية والواقعية، وما ميز هذه المشروع عن غيره من المشاريع أنه اعتمد التدرج في تحقيق أهدافه، وهذا ما غاب عن كل المشاريع السابقة، غير أن هذا المشروع ورغم جديته وأهميته بالنسبة لدول الاتحاد مازال حبيس أدرج المسؤولين، ولم يتم تفعيله بالشكل المطلوب.

الخلاصة :

توصلت الدراسة إلى التالي:

1. العلاقات بين ليبيا والدول العربية خاصةً وبين الدول العربية عامةً تميزت بالتذبذب والتوتر الشديد، بسبب الصراعات الحدودية في الفترة محل الدراسة من 1969-1999 (ليبيا ومصر، والجزائر والمغرب مثلاً).
2. الفجوة الكبيرة بين الأنظمة السياسية والشعوب في ليبيا وغيرها من الدول العربية، مما ساهم في خلق صعوبات في طريق إنفاذ قرارات الوحدة.
3. اختلاف الإيديولوجيات السياسية وأنظمة الحكم بين ليبيا والدول العربية الأخرى.
4. تخوف بعض الدول العربية من محاولات ليبيا في الوحدة معها التعدي على السيادة القطرية، وأزمة الثقة السياسية في النظام الليبي من بعض الدول العربية. والتشكيك في نوايا القادة.
5. العشوائية والتسرع غلبت على المشاريع الوحدوية التي تبنتها السياسة الخارجية الليبية حيث تميزت بالحدة والسرعة وتجاوز العديد من المراحل لغياب التخطيط المسبق.
6. ضعف وغياب ثقافة المؤسسات السياسية، وارتباط القرارات المصرية بالزعماء في ليبيا خاصةً وفي الدول العربية عامةً.
7. إدارة أزمة الصراع العربي الإسرائيلي وتأثيرها على مشروع الوحدة العربية (معاهدة السلام مع إسرائيل سبب تفكك اتحاد الجمهوريات العربية) وموقف السياسة الخارجية الليبية من الكيان الصهيوني ورفضها التام لتقبل أي تعامل سياسي أو اقتصادي من الدول العربية مع هذا الكيان.
8. صعوبة عزل المشاريع السياسية الليبية والعربية عن قضية الأمن القومي العربي (الذي يعتبر من أهم مقاصد النظام الليبي لانه ضمان للأمن الوطني الليبي) والذي يهدده غرس الكيان الصهيوني، إضافةً إلى أطماع الدول الغربية في الثروات الباطنية التي يزر بها الوطن العربي وخاصةً الدول الغني منها ومن ضمن أهم هذا الدول ليبيا موضوع الدراسة.

9. عدم الإفادة من التجارب الوجدوية السابقة للسياسة الخارجية الليبية وللدول العربية الأخرى، وتكرار نفس الأنموذج الوجدوي بنفس المعطيات والآليات.
10. افتقار نصوص الاتفاقيات التي أبرمتها السياسة الخارجية الليبية مع الدول العربية إلى الدقة في تحديد الهدف ورسم الوسيلة، وعدم توفر البيانات والإحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن ليبيا وعن الدول العربية.
11. عدم الجدوية في المشاريع الاقتصادية للسياسة الخارجية الليبية، والقرارات المتعلقة بها، وإهمال وضع خطط اقتصادية مدروسة، ومشاريع تنموية مشتركة بينها وبين الدول العربية، مما يضمن تكامل اقتصادي بين الدول العربية. رغم أن الوحدة الاقتصادية هي الفكرة الصحيحة للبدء في تحقيق الوحدة العربية الشاملة لأن الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التي تمت خارج إطار المشاريع الوجدوية عمرت طويلاً.
12. عدم التنسيق في التوجهات الخارجية للسياسة الخارجية الليبية والدول العربية، وترك باب العلاقات الدولية وإنشاء الاتفاقيات مع الدول الأخرى مفتوحاً للدول العربية الراغبة في تحقيق الوحدة، حتى وإن تعارضت هذه الاتفاقيات مع هذه الدول.

الخاتمة :

في هذه الورقة تم تحليل وثائق مشاريع الوحدة العربية بين ليبيا والدول العربية الأخرى استناداً إلى الوثائق الرسمية، وقد كانت ليبيا من الدول النشطة الداعية إلى هذه الوحدة منذ تغيير نظام الحكم فيها سنة 1969م؛ وتم عرض هذه الوثائق في مبحثين استناداً إلى أنواع المشاريع، ففي المبحث الأول تم تناول المشاريع الاندماجية التي ينشأ وفقها كيان واحد، أما في المبحث الثاني فتناول المشاريع الاتحادية التي تحتفظ فيها كل دولة بشخصيتها المعنوية، ومن خلال ماسبق تبين أن تحقيق الوحدة العربية كان الهدف الاسمي للسياسة الخارجية الليبية خاصة خلال السنوات الأولى لنظام القذافي . وبالرغم من مركزية الوحدة العربية كهدف رئيس للسياسة الخارجية الليبية إلا أن ليبيا فشلت في تحقيق ذلك الهدف .

قائمة المراجع والمصادر :

1. وزارة الخارجية الليبية (1969). ميثاق طرابلس. طرابلس الغرب: الوثائق العربية. رقم 463.
2. السفارة البريطانية (1971). من سفارة بريطانيا في باريس إلى: آر. سي . هوب. جونز، إدارة شمال افريقيا 1. باريس: الوثائق البريطانية، الوثيقة، رقم: A34.
3. وزارة الخارجية الليبية (1970). وثائق اتحاد الجمهوريات العربية، بنغازي: الوثائق العربية، رقم 201.
4. وزارة الخارجية المصرية (1970) مقررات مؤتمر وزراء خارجية مصر وليبيا والسودان. القاهرة: الوثائق العربية. رقم 16.
5. وزارة الخارجية المصرية (1970). البيان السوري المصري المشترك. القاهرة: الوثائق العربية. رقم 410.
6. وزارة الخارجية الليبية (1970). وثائق اتحاد الجمهوريات العربية. بنغازي: الوثائق العربية. رقم 201.

7. وزارة الخارجية السورية (1971). مشروع دستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية. دمشق: الوثائق العربية، رقم 368.
8. وزارة الخارجية السورية (1972). قرارات مجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية بشأن إنشاء المجالس المختصة. دمشق: الوثائق العربية، رقم: 91.
9. مؤتمر وزراء الإعلام والإرشاد القومي (1971). البيان الصحفي الصادر عن مؤتمر وزراء الإعلام والإرشاد القومي في دول الاتحاد الرباعي. دمشق: الوثائق العربية. رقم 16.
10. وزارة الخارجية الليبية (1971). الأحكام الأساسية لإتحاد الجمهوريات العربية. بنغازي: الوثائق العربية. رقم 202.
11. وزارة الخارجية الليبية (1972). بيان الوحدة بين مصر وليبيا. طرابلس الغرب: الوثائق العربية. رقم 259.
12. وزارة الخارجية الليبية (1972). وثيقة الوحدة الشاملة بين مصر وليبيا. طرابلس الغرب: الوثائق العربية. رقم: 302.
13. وزارة الخارجية المصرية (1973). قرار القيادة السياسية الموحدة في شأن الإعلان الدستوري للوحدة بين مصر وليبيا. القاهرة: الوثائق العربية، رقم: 295.
14. وزارة الخارجية المصرية (1973). البيان السياسي لقيادة دولة الوحدة بين مصر وليبيا. القاهرة: الوثائق العربية. رقم 294.
15. وزارة الخارجية الليبية (1980). إعلان طرابلس حول إقامة دولة الوحدة بين سوريا وليبيا. طرابلس الغرب: الوثائق العربية، رقم: 253.
16. وزارة الخارجية الليبية (1980). بيان سوري-لبي، حول المباحثات الوجدوية بين البلدين. بنغازي: الوثائق العربية. رقم 348.
17. وزارة الخارجية التونسية (1984). البيان المشترك الصادر عن اجتماع اللجنة العليا المشتركة التونسية- الليبية. تونس: يوميات ووثائق الوحدة العربية. رقم: 149.
18. وزارة الخارجية المغربية (1984). معاهدة الاتحاد العربي- الإفريقي، بين المملكة المغربية والجمهورية الليبية. وجده: يوميات ووثائق الوحدة العربية. رقم 82.
19. وزارة الخارجية المغربية (1984). الاتفاقية الأمنية بين المملكة المغربية والجمهورية الليبية. فاس: يوميات ووثائق الوحدة العربية. رقم 94.
20. وزارة الخارجية الجزائرية (1988). المشروع التمهيدي لدستور الاتحاد بين الجزائر والجمهورية الليبية- القرارات والبيان الختامي- الجزائر: وثائق الوحدة العربية. رقم 88.
21. وزارة الخارجية الليبية (1988). مشروع ميثاق الوحدة بين ليبيا والسودان. طرابلس: الوثائق العربية. رقم 105.
22. الثاني، الحسن. ذاكرة ملك. ط 1 (الرياض: شركة سعودية البحوث ونشر، 1993م).
23. لارامندي. ميغيل هيرناندو دي. (2005). السياسة الخارجية للمغرب، ترجمة: عبد العالي بروكي (ط1). الدار البيضاء: منشورات الزمن، النجاح الجديدة.

24. مصطفىاوي، عائشة. (2014). إتحاد المغرب العربي - دراسة في المعوقات والتحديات 1964-1999م. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. جامعة الوادي.

25. الشيخ. محمد حسن. (2017). الكرسي أغلي من أمة العرب... لماذا تفشل تجارب الوحدة العربية؟. عواجل برس. لاسترجاع من: <http://awajelpress.com/>

26. الشيخ. محمد حسين (2017). قائمة بتواريخ الفشل العربي في الوحدة. موقع رصيف 22. الاسترجاع من: <https://raseef22.com/article/94654->

27. البرينصي. سنيا (2015). الوحدة بين تونس وليبيا تحقيق صحفي. بوابة إفريقيا. من: <https://www.afrigatenews.net/article>

28. العرفاوي. محمد علي (2016). جمهورية عربية إسلامية بين أخطاء بوقبيبة وأوهام قذافية . مقال صحفي. موقع الجزيرة. الاسترجاع من :

<https://blogs.aljazeera.net/blogs/2016/12/11/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D9%88%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%82%D8%B0%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9>

29. ناديري. توفيق (2011). الحسن الثاني يفاجئ مبعوث القذافي بمواقفته على الوحدة بين المغرب وليبيا. الاسترجاع من: <https://www.maghress.com/almassae/139557>

30. بدون اسم. المغرب وليبيا.. هكذا تصالحا وهكذا تخاصما! أصوات مغربية، السبت 7 أكتوبر 2017م. الاسترجاع من:

<https://www.maghrebvoices.com/2017/10/07/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7->

31. حمد القعيد، إبراهيم وآخرون. (2005). مشكلة الصحراء الغربية (البوليساريو). الاسترجاع من :

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Polesario/index.htm>

32. المعراوي، محمد. (1989). معاهدة اتحاد المغرب العربي مراكش. مجلة دعوة الحق، لا يوجد (273). الاسترجاع

من: <http://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/7101>

33. انظر وثيقة معاهدة إنشاء الاتحاد المغرب العربي، الاسترجاع من :

<http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/Molhak/MalahekMag/AMalah>

[ekMagrab5_1-1.htm_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/Molhak/MalahekMag/AMalah/ekMagrab5_1-1.htm_cvt.htm)